الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الفرع: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: مالية المؤسسة

المرجع : ...../2022

مذكرة بعنوان:

واقع إعتماد القيمة العادلة و تأثيرها على المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية
دراســة حالة " المركب الغذائي الجزائرية " شلغوم العيد

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص " مالية المؤسسة "

إعــداد الطلبة:
-بلفاطمي أيمن.
-منصوري نصر الدين.

إشراف الأستاذ(ة):
د. حمدي فلــة

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
د. بولعجين فايزة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
د.حمدي فلة	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
د. بوعظم منير	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	ممتحنا

السنة الجامعية 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل رب زدني علما

صدق الله العظيم

شكر وتقدير

أشكر الله العلي العظيم الذي أنعم على بنعمة العقل والدين، القائل في محكم التنزيل: " ﴿ **وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ** ﴾ "الآية 76سورة يوسف

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا وقائدنا محمد صلى الله عله و سلم، اللهم بك نستعين فأعنا وعليك نتوكل وأهدنا صراط المستقيم.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان وخالص العرفان والتقدير إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة: **حمـــــدي فلـــــــة**

الذي شرفتنا بقبولها الإشراف على هذه المذكرة وعلى دعمها وتوجيهاتها القيمة

وقبلها وبعدها فالشكر لله ولله الحمد في الأول والأخير.

إهداء

أهدي جهدي هذا إلى التي راعت جسدي يداها وصبرت معي لعدة دوامس ولم يرف لها جفن في سبيل تفوقي ولكي

أصل إلى هذه المرتبة إلى من منحتني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب وكانت سببا في مواصلة الدراسة إلى

من علمتني الصبر والاجتهاد إلى الغالية على قلبي أمي.

إلى أبي العزيز

أود أن أقدم له أحر الشكر لكن الكلمات تخونني ولا أجد عبارة تعبير عن مدى امتناني له.

أيمن

إهداء

بعد الصلاة والسلام على خير خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم

أهدي جهدي وعملي هذا إلى جنتي التي علمتني الأصول، والتي كنت أرى بها الخير يجول إلى من كنت أطوف حولها في الدنيا بكل سرور، إلى طبيبتي ودوائي إلى الأعز من الهواء وأحلى من الورد، أمي الغالية.

نصر الدين

الفهرس

فهرس المحتويات:

الموضوع	الصفحة
إهداء	
الفهرس.....	
قائمة الجداول.....	
قائمة الأشكال.....	
المقدمة.....	أ
الفصل الأول: المفاهيم الأساسية للقيمة العادلة	
تمهيد.....	05
المبحث الأول: ماهية القيمة العادلة.....	05
المطلب الأول: الفرق بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة.....	05
المطلب الثاني: مفهوم القيمة العادلة.....	07
المطلب الثالث: مزايا و عيوب القيمة العادلة.....	08
المبحث الثاني: أساليب قياس القيمة العادلة و متطلباتها.....	09
المطلب الأول: طرق قياس القيمة العادلة.....	09
المطلب الثاني: متطلبات محاسبة القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولي.....	09
المطلب الثالث: أهمية القياس و الإفصاح بالقيمة العادلة.....	11
خاتمة الفصل.....	12
الفصل الثاني: ماهية المعلومات المالية و استخداماتها	
تمهيد.....	14
المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المعلومات المالية.....	14
المطلب الأول: تعريف المعلومات المالية	14
المطلب الثاني: الخصائص النوعية للمعلومات المالية.....	15
المطلب الثالث: أهمية المعلومات المالية	18
المبحث الثاني: تأثير القيمة العادلة على المعلومات المالية.....	19
المطلب الأول: القياس المحاسبي و تأثيره على المعلومات المالية	19

الفهرس:

المطلب الثاني: تأثير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية	20
المطلب الثالث: تأثير القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية	21
خاتمة الفصل.....	23
الفصل الثالث: الجانب التطبيقي "دراسة ميدانية للمركب الغذائي الجزائرية L'ALGEROISE شلغوم العيد"	
تمهيد.....	25
المبحث الأول: تحديد و تعريف ميدان الدراسة	25
المطلب الأول: نشأة المؤسسة	25
المطلب الثاني: نشاط المؤسسة و أهدافها	25
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة	27
المبحث الثاني:إستخدام القيمة العادلة و تأثيرها على المعلومات المالية في المركب الغذائي الجزائرية.	27
المطلب الأول: واقع استخدام القيمة العادلة في مؤسسة المركب الغذائي الجزائرية	27
المطلب الثاني: إعادة تقييم عناصر الميزانية المالية للمركب الغذائي الجزائرية	32
المطلب الثالث: تأثير استخدام القيمة العادلة على المعلومات المالية في المركب الغذائي الجزائرية..	37
خاتمة الفصل.....	39
الخاتمة.....	41
قائمة المراجع.....	44
قائمة الملاحق.....	47
الملخص.....	52

الفهرس:

قائمة الجداول:

رقم الجدول	الجدول	الصفحة
(1)	الفرق بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة	06
(2)	الحالة العامة للأصول	29
(3)	الميزانية المالية قبل التعديل (أصول)	30
(4)	الميزانية المالية قبل التعديل (خصوم)	31
(5)	الميزانية المالية بعد التحيين(أصول)	35
(6)	الميزانية المالية بعد التحيين(خصوم)	36
(7)	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020 (قبل تحيين عناصرها)	37
(8)	الميزانية المالية المختصرة 2020 (بعد تحيين عناصرها)	37

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	الشكل	الصفحة
(1)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	16
(2)	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	27

قائمة المصطلحات و الرموز:

الدلالة	الرمز	المعنى
معايير المحاسبة الدولية	**IAS**	International Accounting Standards
مجلس معايير المحاسبة الدولية	**FASB**	Financial Accounting Standards Boards
معايير التقارير المالية الدولية	**IFRS**	International Accounting Reporting Standards

الفهرس:

النظام المحاسبي المالي	**SCF**	Système Comptable Financier

مقدمة

أولا : تمهيد

شهد العالم في نهاية الألفية الثانية مظاهر وأحداث هامة مترابطة تمثلت في نظام العولمة وما انطوى عليه من هيمنة اقتصاد السوق وانتشار اقتصاد المعرفة وإزالة الحواجز عبر الحدود القطرية، حدثت تغيرات جوهرية على بيئة الأعمال بشكل عام، وعلى بيئة مهنة المحاسبة بشكل خاص بحيث أصبح من الضروري على مهنة المحاسبة مواكبة التغيرات التي تطرأ على النظام الاقتصادي وبشكل يتوافق مع سرعة التغيير.

كما تزايدت الحاجة إلى ضرورة الاعتماد على المعلومات المالية في ظل الاقتصاد العالمي وعولمة رأس المال، وتكنولوجيا المعلومات، ولكي تكون المعلومات المالية مفيدة وذات جودة عالية، فقد بدأ مجلس معايير المحاسبة الدولية (FASB) منذ عام 2001 بتطوير مجموعة موحدة ذات جودة عالية مقبولة دوليا من معايير التقارير المالية، باعتبارها أحد ضوابط إنتاج المعلومات التي تتسم بالشفافية والموضوعية، وتكون ذات فائدة لمستخدميها.

كان النقاش دائما وباستمرار بين مستخدمي المعلومات المالية يتناول القيمة وفيما إذا كانت التكلفة التاريخية تعبر عن الحقائق الاقتصادية وتسمح لمستخدمي المعلومات من فهم الوضع المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية، إلا أنها لم تصل إلى نتائج جيدة باستخدام التكلفة التاريخية وذلك راجع لأسباب منها أنها تعبر عن الماضي ولا تعطي قيمة حقيقية حالية، مما يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية لذلك تم التحول إلى مفهوم القيمة العادلة الذي يعد أساس القياس والإفصاح للعمليات المالية التي تتم داخل أي منظمة، وفي هذه الحالة لا بد من إظهار الموجودات والمطلوبات بالقيمة العادلة لأنها أكثر نفعا وفائدة لمستخدمي المعلومات المالية من التكلفة التاريخية، وبالنسبة للنظام المحاسبي الجزائري (SCF) فقد عرف تغيرات وتعديلا متكررة، وهذا بغية تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها الاعتماد على القيمة العادلة في البيئة الاقتصادية لتتوافق مع ناظراتها خارج الجزائر .

ومما سبق فإن أهمية التوجه نحو استخدام القيمة العادلة كطريقة للقياس، هو جعل المعلومات المالية أكثر دقة وكفاءة من سابقتها عند استخدام التكلفة التاريخية، وهذا ما نسعى إليه في دراستنا هذه لنلم على جميع الجوانب الخاصة بالقيمة العادلة والمعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ثانيا : الإشكالية الرئيسية

وبناءا على هذا التمهيد يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هو تأثير القيمة العادلة على المعلومات المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ؟

وتتفرع عنها الأسئلة الفرعية التالية :

- ما الفرق بين التكلفة التاريخية والقيمة العادلة ؟
- ما هي أساليب قياس القيمة العادلة ؟
- ما هي المعلومات المالية ؟
- هل القيمة العادلة تؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات المالية ؟

ثالثا : فرضيات البحث

اعتمدنا في هذه الدراسة على جملة من الفرضيات هي :

- يقصد بمبدأ التكلفة التاريخية تقييم الأصول و الالتزامات على أساس السعر النقدي لتلك الأصول التي تم اقتنائها من قبل المؤسسة، بينما مبدأ القيمة العادلة فيتم تقييم الأصول على أساس سعر السوق .
- توجد عدة أساليب لقياس القيمة العادلة وهي مدخل السوق والدخل، ومدخل التكلفة .
- تعتبر المعلومات المالية كل ما يخص المؤسسة من مدخلات من العمليات المالية والغير المالية، حيث تقوم بمعالجة هذه المدخلات وتنتج منها معلومات تساعد المؤسسة والإدارة في اتخاذ قراراتها .
- تؤثر القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية بشكل مباشر، إذ تقوم القيمة العادلة بتغيير قيم الميزانية المالية من قيم تاريخية إلى قيم حالية حقيقية ذات مصداقية، وتلاءم جميع مستخدمي المعلومات.

رابعا : أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة من أهم الأسباب لمعرفة واقع استخدام القيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية بالجزائر،وأن التكلفة التاريخية لم تعد ذا نفع لمستخدميها كأساس للقياس، ومعرفة مدى تأثير القيمة العادلة على المعلومات المالية.

خامسا : أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي :

- تسليط الضوء على المشاكل أثناء استخدام التكلفة التاريخية كأساس للقياس.
- التعرف على مفهوم وأساليب وأهمية القيمة العادلة والفرق بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة.
- التعرف على مفهوم المعلومات المالية والخصائص النوعية لها.
- التعرف على تأثير القيمة العادلة على المعلومات المالية.

سادسا : المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة

من أجل الإجابة على الإشكالية واختبار صحة الفرضيات، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري للمفاهيم الأساسية للقيمة العادلة والمعلومات المالية، كما اعتمدنا على المنهج التحليلي عند دراسة تأثير القيمة العادلة على المعلومات المالية باعتبار القيمة العادلة متغير مستقل والمعلومات المالية متغير تابع.

أما في الجانب التطبيقي سيتم الاعتماد على دراسة ميدانية، مع استخدام المقابلة الشخصية والملاحظة وتحليل الوثائق بغية معرفة مدى تأثير القيمة العادلة على المعلومات المالية المنشورة من طرف المركب الغذائي الجزائرية –شلغوم العيد– .

سابعا : خطة البحث

للإجابة الإشكاليات المطروحة سابقا اتبعا خطة تتكون من مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة وملحقا للوثائق.

حيث تناولنا في الفصل الأول(**المفاهيم الأساسية للقيمة العادلة**)، وتطرقنا في مبحثيه إلى: ماهية القيمة

العادلة وأساليب قياس القيمة العادلة ومتطلباتها،وأهمية القياس والإفصاح بالقيمة العادلة.

أما في الفصل الثاني(**ماهية المعلومات المالية واستخداماتها**)،فقد تطرقنا في مبحثيه إلى مفاهيم عامة حول المعلومات المالية و الخصائص النوعية لها، ومدى تأثير القيمة العادلة على المعلومات المالية.

و في الفصل الثالث والأخير فقد عنوناه (**دراسة ميدانية للمركب الغذائي الجزائرية**)، وفي مبحثيه تطرقنا إلى تقديم المركب الغذائي الجزائرية–شلغوم العيد– ،ومدى اعتماد المؤسسة على القيمة العادلة وكيف تؤثر على معلوماتها المالية في حالة استخدامها كأساس للقياس، كما وضعنا لكل فصل خاتمة تعطي وجهة نظر حول الموضوع.

الفصل الأول

المفاهيم الأساسية للقيمة العادلة

تمهيد:

في عالم تطورت فيه المظاهر الاقتصادية و المالية، شهدت فيه منهجا ذات طرق شاسعة في عالم الاستثمار؛ القيمة العادلة، و هي معيار لتحديد قيمة الأوراق المالية أو الأصول و ذلك لإدراجها في سوق التداول العام مثل البورصة. كما تعتبر مقياس واسع لقيمة الأصل المستمد باستخدام نماذج مالية مختلفة، و تأخذ هذه النماذج في اعتبار العوامل المالية و الاقتصادية للوصول إلى القيمة الجوهرية للأصل.

و هي السعر الذي سيتم استلامه لبيع أصل، أو سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة تتم في ظروف اعتيادية منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس، كما أبرزت القيمة العادلة خصائصها و مزاياها و متطلباتها التي اعتبرت الأفضل في عالم المال.

المبحث الأول: ما هية القيمة العادلة

المطلب الأول: الفرق بين مدخل التكلفة التاريخية و مدخل القيمة العادلة

يقصد بمبدأ التكلفة التاريخية تقييم الأصول و الالتزامات على أساس السعر النقدي لتلك الأصول و الالتزامات في تاريخ اقتناء الأصل أو واقعة الإلتزام أي أن الإثبات يتم وفقا للتكلفة و ليس حسب القيمة، فالقيمة تتجسد بالقيمة الحالية لمقدار الخدمات المتوقع الحصول عليها من هذا الأصل خلال سنوات العمر الاقتصادي و لا يتم الاعتراف بها إلا عند تحقيقها.

تعد التكلفة أفضل أساس لتقييم أصول المنشأة و تتضمن التكلفة جميع النفقات و المصروفات التي تكبدتها المنشأة في الحصول على الأصل حتى يصبح صالح للإستخدام في مكانه المخصص له بالمنشأة و من أجل الغرض الذي امتلك من أجله، و هنا كإتفاق عام بين معدي و مستخدمي القوائم المالية على أهمية و ضرورة استخدام التكلفة التاريخية أساسا لقياس عناصر هذه القوائم المالية، و يعني أنه يجب أن تعد هذه القوائم المالية وفقا للتكلفة الحقيقة للحصول على هذه العناصر.

و تتميز التكلفة التاريخية بسهولة التحقق من صحتها و موضوعيتها، لأن الأسعار محددة و معروفة بالكامل عند حدوث الصفقة أو المعاملة التجارية، و هي غير قابلة للجدل أو التغيير، كما أنها واقعية نظرا لتوافر المستندات و الوثائق المؤيدة لها، و من هنا تكون البيانات المالية المعدة بموجب التكلفة التاريخية دقيقة و لها أساس حقيقي و موضوعي قابل للصحة و التحقق و غير خاضعة للحكم الشخصي.

و بالرغم من مزايا تطبيق مدخل التكلفة التاريخية، إلا أنه يواجه العديد من الإنتقادات و خاصة في حالة التضخم، حيث أن القيم التاريخية تصبح غير واقعية و بالتالي لا تعبر القوائم المالية عن المركز المالي الحقيقي للمنشآت الاقتصادية، فضلا عن صعوبة المقارنة بين المراكز المالية خلال عدة فترات محاسبية متتالية. حيث

أن التقلبات الكبيرة في القوة الشرائية لوحدة النقود في حالة التضخم أدت إلى نقص المنفعة بمبدأ التكلفة الأستبداليةReplacement cost أو القيمة الحالية Current value من أجل الوصول إلى نتائج أكثر واقعية و تمثيلا لقيمة الأصول، و تقديم نتائج أفضل لمتخذي القرارات الاستثمارية و الإئتمانية.[1]

من خلال ما ذكرنا سابقا يمكننا أن نجري مقارنة بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة في الجدول التالي:

الجدول رقم (1):الفرق بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة

معايير المقارنة		التكلفة التاريخية	القيمة العدلة
معايير المقارنة	أخطاء وحدة القياس	إعتماده وحدة قياس نقدية إسمية و تجاهل تغيرات القوة الشرائية العامة للبنود النقدية في القوائم المالية يجلب لهذا النموذج أخطاء وحدة القياس.	تعتمد على الأسعار في الأسواق المالية النشطة فلذلك فهي تراعي القوة الشرائية العامة للنقود، و تعترف بالتغيرات في مستوى الأسعار فالقيمة العادلة تتجنب أخطاء وحدة القياس.
	أخطاء التوقيت	تأجيل الإعتراف بالمكاسب و الخسائر للدورة أو الدورات السابقة إلى الدورات اللاحقة لهذا فإن هذا النموذج يحتوي على أخطاء التوقيت.	عند حدوث تغيرات في القيمة خلال الدورة، عند إعداد القوائم المالية حسب القيمة العادلة فإنه يعاد تقيي عناصر القوائم المالية، يتم الاعتراف بالتغيرات في القيمة في نفس الدورة و لهذا فإن التقييم من خلال القيمة العادلة .
معايير التقييم	الملائمة	هي معلومات غير ملائمة لإتخاذ القرارات، لأنه لا يعبر عنها بوحدات السيطرة و التحكم السلعي في وحدات السيطرة و التحكم السلعي تعكس التغيرات في كل المستوى العام للأسعار.	المعلومات المبنية على أساس القيمة العادلة تعتبر أكثر ملائمة بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية لإتخاذ قراراتهم لإنها تعرض صورة دقيقة عن حالة الأسواق المالية و ها يساعد على إتخاذ القرارات، و تعمل على بعث الثقة في المستثمرين مما يزيد من كفاءة الأسواق المالية.

[1] د.محمد حمدي عوض، د.أسماء كمال، دعماد عبد الغفار، د.صباح عبد الحكم، د.سارة قرين، **بحث جامعي**، كلية التجارة قسم المحاسبة، جامعة القاهرة،2021/2020، ص7.

	التفسير	إن المعلومات المحاسبية الناتجة عن هذا النموذج هي معلومات قابلة للتفسير بوضوح لأن التكلفة التاريخية تمتاز بسهولة التطبيق و الفهم لدى جميع مستخدمي القوائم المالية.	فالقيمة العادلة تعتبر مفهوم حديث النشأة و يسوده بعض الغموض لا يمكن فهمها عند جميع مستخدمي القوائم المالية، بالإضافة إلى أن القيمة العادلة صعبة القياس و يجب توفر شروط لتحديد القيمة العادلة.

المصدر: طواهير صلاح الدين، **القياس المحاسبي بين القيمة العادلة و التكلفة التاريخية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017/2016، ص15.

المطلب الثاني: مفهوم القيمة العادلة.

الفرع الأول: تعريف القيمة العادلة.

التعريف الأول: القيمة العادلة هي قياس مستند إلى السوق، و ليس قياسا خاصا بمنشأة. و قد تتوفر لبعض الأصول و الالتزامات معاملات سوق يمكن رصدها أو معلومات سوق يمكن رصدها، و قد لا تتوفر لأصول و التزامات أخرى معاملات سوق يمكن رصدها أو معلومات سوق يمكن رصدها، إذن فإن الهدف من قياس القيمة العادلة في كلتا الحالتين هو نفسه، تقدير السعر الذي يمكن أن تتم به معاملة في ظروف اعتيادية منتظمة لبيع الأصل أو لنقل الإتزام بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس في ظل ظروف السوق الحالية.[1]

التعريف الثاني: يعرف هذا المعيار أيضا على أنها السعر الذي سيتم الحصول عليه لبيع أصل أو الذي سيتم دفعه لنقل التزام في معاملة منظمة بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس و في ظروف السوق الحالية.[2]

التعريف الثالث: أما مصلحة الايرادات الداخلية الأمريكية فقد عرفتها على أنها السعر الذي يجعل الملكية تتبدل بين مشتري راغب في الشراء و بائع راغب في البيع حين لا يكون الأول مكره على الشراء و لا يكون الثاني مكره على البيع و أن يكون كلا الطرفين على معرفة معقولة بالحقائق المرتبطة بالعملية.[3]

---

[1] **المعايير الدولية للتقرير المالي**، الهيئة السعودية للمراجعين و المحاسبين، إصدار سنة2021،ص653.

[2] جمعة فلاح حميدات، **خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERT**، طبعة 2019، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان المملكة الأردنية الهاشمية، ص857.

[3] زهير خضر ياسين، **القياس المحاسبي بين الكلفة التاريخيةو القيمة العادلة**، مجلة المنصور، الكلية التقنية الإدارية بغداد، العدد14،2010، ص155.

التعريف الرابع: تعرف القيمة العادلة بأنها السعر الحقيقي لأصل أو ملكية الذي سيتم دفعه من أجل الحصول عليه في وقت و مكان معين في ظروف سوقية متعلقة بالإقتصاد المتبوع من طرف البائع و المشتري.

المطلب الثالث: مزايا و عيوب القيمة العادلة.

تتسم مخرجات العملية التي تعتمد تقديرات القيمة العادلة ببعض المزايا عن تلك التي تعتمد التكلفة التاريخية، و نذكر أهم المزايا:

1. تعكس القيمة العادلة واقع الوحدة الاقتصادية و تعبرعن مفهوم الدخل الشامل.
2. توفر قياسا أدق للربح الاقتصادي و القيمة الاقتصادية للوحدة.
3. تراعي تغيرات القوة الشرائية لوحدة النقد و يتماشى مع مفهومي المحافظة على رأس المال الحقيقي و رأس المال المادي.
4. تعد النتائج المستخرجة باستخدام منهج القيمة العادلة أكثر ملائمة لاتخاذ القرارات و إجراء التحليلات المالية.
5. توفر القيمة العادلة أساسا أفضل للتنبؤات بنتائج الأعمال و التدفقات النقدية.
6. يزود منهج القيمة العادلة المستثمرين بفئاتهم كافة بوعي و بصيرة و نظرة تنبؤيه مستقبلية من الملاحظ أن مبدأ القيمة العادلة لم يسلم من الانتقادات، في حين أن هذا المبدأ قد جاء بديلا للتكلفة التاريخية لقصوره الواضح في تلبية حاجيات مستخدمي البيانات المالية، إلا أن مبدأ التكلفة التاريخية يختلف عن مبدأ القيمة العادلة بالموثوقية.
7. تقدم القيمة العادلة للمستثمرين فوائد كثيرة و معلومات مفيدة أكثر فيما يتعلق باستثماراتهم.
8. تعتمد القيمة العادلة على أسعار السوق عند تقييم الاستثمارات المالية إذ تتصف بالملائمة لاحتياجات مستخدمي البيانات المحاسبية.[1]

و على الرغم من هذه المزايا التي تتمتع بها القيمة العادلة إلا أنها تواجه الانتقادات الآتية:

1. لم تقدم القيمة العادلة برنامجا متكاملا للاعتراف و القياس و الافصاح المالي.
2. إن تحديد القيمة العادلة و الاعتراف فيها ينطويان على قدر كبير من عنصر التحيز الشخصي و إتباع أسس قياس متباينة.
3. هناك الكثير من الاستثمارات ليس لها أسعار سوقية و يعتمد على قياسها بالتكلفة التاريخية.

[1] م.رجاء رشيد عبد الستار،م.د.خضير سلمان ذياب، **القيمة السوقية المضافة في ظل التناقض بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة**، مجلة دراسات محاسبية و مالية، العدد37، سنة2016، ص166.

4. تعتبر محاسبة القيمة العادلة فيما يتعلق بالاستثمارات معقدة و ذات طرق و قياس مختلفة.

5. يعتقد معارضو استخدام القيمة العادلة أن هناك مجالا كافيا لعدم موثوقية بعض التقديرات بالقيمة العادلة، بحيث يؤدي ذلك إلى انخفاض ملائمة المعلومات أو تلاشيها.

6. قد تختلف تقديرات الخبراء مما يفقد القيمة المقدرة و الدقة المطلوبة.

7. قد تزيد تكاليف التقدير عن المنافع المرجوة منها.

8. قد يترتب على عمليات التقييم أعمال تلاعب و ذلك لتغطية بعض الثغرات التي يمكن أن يتم اختراقهافي نظام الرقابة الداخلي للمنشأة.[1]

المبحث الثاني: أساليب قياس القيمة العادلة و متطلباتها

المطلب الأول: طرق قياس القيمة العادلة.

إن الهدف من استخدام تقنيات القياس هو تقدير السعر المناسب لبيع الأصول أو لنقل الالتزام ضمن عملية منظمة تجري بين المشاركين في السوق في تاريخ القياس و في ظل ظروف السوق، و حسب المعيار الأمريكي FASB 157 هناك ثلاثة أساليب لقياس القيمة العادلة و هي:

. **مدخل السوق Marketapproach:** يستخدم مدخل السوق الأسعار و المعلومات الأخرى ذات الصلة الناتجة عم معاملات السوق المطابقة أو مشابها للأصول أو الخصوم.

. **مدخل التكلفة Costapproach:** يعتمد في تحديد القيمة العادلة على المبالغ اللازمة للحصول على الخدمة التي يقدمها الأصل موضوع التقييم.

. **مدخل الدخل Incomeapproach:** يقوم هذا المدخل على خصم التدفقات النقدية المستقبلية التي يتوقع الحصول منها أو عليها من الأصل أو الالتزام موضوع التقييم حسب توقعات السوق، و يعكس هذا المدخل التوقعات السوقية الحالية حول المبالغ المستقبلية المقدرة.[2]

المطلب الثاني: متطلبات محاسبة القيمة العادلة وفقا للمعيار الدولي.

إن توجيه مجلس معايير المحاسبة الدولية نحو استخدام متزايد لمفهوم القيمة العادلة، و عملية قياس الأصول و الالتزامات بقيمتها العادلة هو محور البحث و الاهتمام حاليا و لا سيما في البلدان التي تبنت

[1] د.هيثم إدرريس محمد المبيضينن، د.علي محمد ثجيل امعموري، أ.أحمد محمد المبيضين، **دور الإعتماد المزدوج للكلفة التاريخية و القيمة العادلة في تحقيق ملائمة و موثوقية البيانات المالية**، بحث جامعي، جامعة الإسراء الخاصة بغداد، السنة لا توجد، ص8.

[2] رفيق يوسفي، عبد العزيز قتال، **أثر مراجعة تقديرات القيمة العادلة على جودة التقارير المالية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي التبسي تبسة، العدد01، 2021، ص786.

معايير المحاسبة الدولية مؤخرا، و قد تضمن الكثير من معايير المحاسبة الدولية الصادرة حتى الآن مفهوم القيمة العادلة و كذلك معايير الإبلاغ المالي، و يمكن تقسيم بنود هذا المفهوم إلى الأقسام التالية:

. متطلبات الاعتراف بالقيمة العادلة؛

. قواعد الافصاح عن القيمة العادلة؛

. متطلبات الإفصاح عن معلومات تساعد في تقدير القيمة العادلة.

و تهدف هذه المتطلبات إلى مواكبة تطور حاجات مستخدمي الكشوف المالية، في ظل التطور الصناعي و التكنولوجي، و ظهور الشركات العملاقة، و انفتاح الأسواق العالمية و حرية حركة رؤوس الأموال عبر العالم، مما ترتب عليه طلب متزايد على المعلومات و خاصة المالية منها لاتخاذ قرارات اقتصادية صحيحة.

كما تبين أن القيمة العادلة مفيدة و حتى يتحقق ذلك لابد أن تقدم هذه القيمة المحاسبية معلومات ملائمة للمستثمرين لتقييم المؤسسة، و أن تكون هذه القيمة مقاسه بشكل موثوق، و بالتالي فإن المؤسسة يجب أن تتبنى باستمرار تقييم نشاطها و عملياتها في ضوء تحركات أسعار السوق سواء أكانت مدخلات أم مخرجات لهذه الأنشطة و العمليات.

و كان هناك توجه واضح من مجلس معايير المحاسبة الدولية بأنه حتى و لو لم تكن هناك القدرة على تحديد القيمة العادلة لأي بند ليتم الاعتراف به بهذه القيمة في الكشوف المالية أو الإفصاح عنها في الإيضاحات المرفقة، فأنه يتم تزويد مستخدمي الكشوف المالية بمعلومات أخرى قد تكون مفيدة في تحديد القيمة العادلة للبند موضوع البحث أو القياس.

و بناء على ما سبق هناك متطلبات لها دور مؤثر في تحديد القيمة السوقية للأدوات المالية للمؤسسة و من بين هذه المتطلبات ما يلي:

. كافة قواعد الإفصاح و متطلباته التي تضمنت إظهار أي انخفاض في قيمة الأصول؛

. البنود المتعلقة بمحافظ التسهيلات لدى المؤسسات، و التي من الممكن الاستفادة منها في تقدير القيمة الممكن تحصيلها من الديون؛

. المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات أو أي إجراءات قامت بها لتحوط لهذه المخاطر؛

. إفصاح عن طبيعة التغير المادي في التقديرات المحاسبة و قيمته؛

. الإفصاح على أية تعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لما لهذه التعاملات من أثر على تحديد السعر السوقي للسهم، خاصة إذا ما ارتبطت هذه التعاملات بمخصصات دون مشكوك في تحصيلها أو أقساط قروض مستحقة.[1]

المطلب الثالث: أهمية القياس و الإفصاح بالقيمة العادلة

للقياس بالقيمة العادلة أهمية كبيرة يمكن توضيحها من خلال ما يلي:

- إن أساس القيمة العادلة يجعل القوائم المالية أكثر ملائمة للمستثمرين لأغراض تقييم حقوق الملكية بالمقارنة مع التكلفة التاريخية نظرا لوجود علاقة إيجابية قوية بين معلومات القيمة العادلة للإستثمارات المالية (الأسهم و السندات) و بين القيمة السوقية لحقوق الملكية.
- إن قياس الأدوات المالية بالقيمة العادلة ينتج معلومات أكثر ملائمة و ذات قوة تعبيرية أكبر مقارنة بقياسها بالتكلفة التاريخية.
- إن معلومات القيمة العادلة تؤدي إلى الارتقاء بالمحتوى الإعلامي للقوائم المالية و زيادة جودة المعلومات المحاسبية بالإضافة إلى توفرها لأساس محايد لتقييم كفاءة الإدارة (إدارة أموال المؤسسة).
- إن القياس على أساس القيمة العادلة يساعد الوحدات الإقتصادية على التخصيص الأمثل لمواردها و المحافظة عليها.
- إن القياس على أساس القيمة العادلة يزيد من خصائص جودة المعلومات المحاسبية، حيث توجد علاقة ارتباط معنوية بين كل هذه الصائص، و هو ما يحقق المنفعة من استخدام هذه المعلومات في اتخاذ القرارات الاقتصادية المختلفة.
- إن القياس على أساس القيمة العادلة يجعل معلومات القوائم المالية أكثر ملائمة و فاعلية للمقارنة مع أساس التكلفة التاريخية.[2]

[1] هيبة طبيش، **دور القيمة العادلة في تحقيق مصداقية قائمة المركز المالي للمؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015/2014، ص45.

[2] دكار أمينة، شين زكية، **واقع القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة جيجل، 2016/2015،ص65.

خاتمة الفصل

بعدما تطرقنا في هذا الفصل للقيمة العادلة، اعتبر هذا المعيار أساسا في القياس و الافصاح، و ذلك لنتيجة قصور في التكلفة التاريخية، كما أنه أكثر دقة و قناعة و وضوحا في التطبيق. و رغم اختلاف مفهوم القيمة العادلة إلا أن جوهرها يبين أنها السعر أو المبلغ المتفق عليه في الشراء أو البيع أو تحويل ملكية أي تعبر عن سعر التوازن. كما تميزت القيمة العادلة من خلال تطبيقها بأسس و مزايا غطت على جل المشاكل في عالم الاستثمار، و تفضيل أساليب قياسها و متطلباتها.

الفصل الثاني

ماهية المعلومات المالية و استخداماتها

تمهيد :

تعتبر المعلومات المالية ركيزة هامة لأي منشأة كانت مالية أو تجارية أو صناعية من أجل اتخاذ القرارات الإدارية بأفضل شكل ممكن،فنجاح المؤسسة يعتمد على نوعية المعلومات المقدمة لها من كفايتها ودقتها و موثوقيتها.

فالمعلومات المالية نشاط خدمي وليست غاية في حد ذاتها وتتبع ضرورتها من الحاجة إلى المعلومات التي يمكن توفيرها لاحتياجات المستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ قرارات اقتصادية ،لذلك فإن أي مؤسسة لديها نظام معلوماتي قائم بين المدخلات من العمليات المالية والغير مالية ومعالجتها حسب احتياجاتها وتقديمها كمخرجات مثل القوائم المالية وغيرها من التقارير المالية.

لذلك فإن تحديد مفهوم المعلومات المالية يعتمد على جودة المعلومات المالية وخصائصها النوعية من أجل إعطاء قيمة حقيقية لها في بيئة الأعمال .

ويختص هذا الفصل باستعراض المعلومات المالية ،وتعريفها وخصائصها النوعية و أهميتها ،والتعرف على كل الجوانب التي تتأثر من خلالها .

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول المعلومات المالية

المطلب الأول : تعريف المعلومات المالية

هناك عدة تعريفات نذكر منها ما يلي :

- هو نتاج نظام المعلومات المحاسبي الذي تم تغذيته بالبيانات وتسجيلها لمعالجتها و إخراجها في شكل تقارير مالية تكون الغاية منها بمثابة المحرك للإدارة لاستخداماتها في إدارة مشاريعها، كما تتوقف فعالية الإدارة على مدى توفر هذه المعلومات المحاسبية للتخطيط والتوجيه والرقابة .[1]
- كما تعرفها جمعية المحاسبة الأمريكية AAA، على أنها : "العملية التي بها تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية تساعد مستخدمي هذه المعلومات في اتخاذ قرارات اقتصادية سليمة ".[2]
- المعلومات بالمعنى الواسع هي استخبار له معنى ومفيد إلى الشخص المقصود ،والمعلومات لها قيمة للوحدات الاقتصادية وإدارتها كما يلاحظ،لأنها ضرورية لاتخاذ القرارات الحاسمة. اغلب المعلومات

[1] كلثوم عبد الستار،القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبي و تأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية والمالية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،تخصص تدقيق محاسبي،جامعة الوادي،واد سوف، سنة 2014/2013،ص 26.

[2] وابل بن علي الوابل،أسس المحاسبة،فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر،الرياض ،السعودية ،سنة 2001،ص 07.

المطلوبة من قبل الوحدات الاقتصادية هي المعلومات المالية التي هي مخرجات نظام المعلومات المحاسبي ومن الأمثلة على ذلك قوائم الدخل المزودة إلى إدارة الوحدات الاقتصادية.[1]

واعتمادا على التعريفات السابقة يمكن القول بأن المعلومات المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات تم جمعها و معالجتها حتى تصبح ذات قيمة وفائدة لمستخدمي هذه المعلومات لمساعدتهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

المطلب الثاني : الخصائص النوعية للمعلومات المالية

من المهم جدا أن نتذكر بأن المعلومات المالية،وبغض النظر عن مصدرها الذي قد يكون نابعا من النظام اليدوي،أو من النظام المحوسب يجب أن تتمتع بعدة خصائص نوعية،لكي تكون مفيدة لصاحب القرار.[2]

[1] إبراهيم الجزاوي،عامر الجنابي،أساسيات نظم المعلومات المحاسبية،دار النشر اليازوري،الطبعة الأولى،سنة 2009،ص 25.
[2] بن ناصف فيصل،دور نظام المعلومة المحاسبية في تحقيق موثوقية المعلومات المحاسبية"دراسة شركة ذات أسهم condor"،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ليسانس،تخصص محاسبة ومالية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر ،سنة 2017/2016،ص 13

شكل رقم-1- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

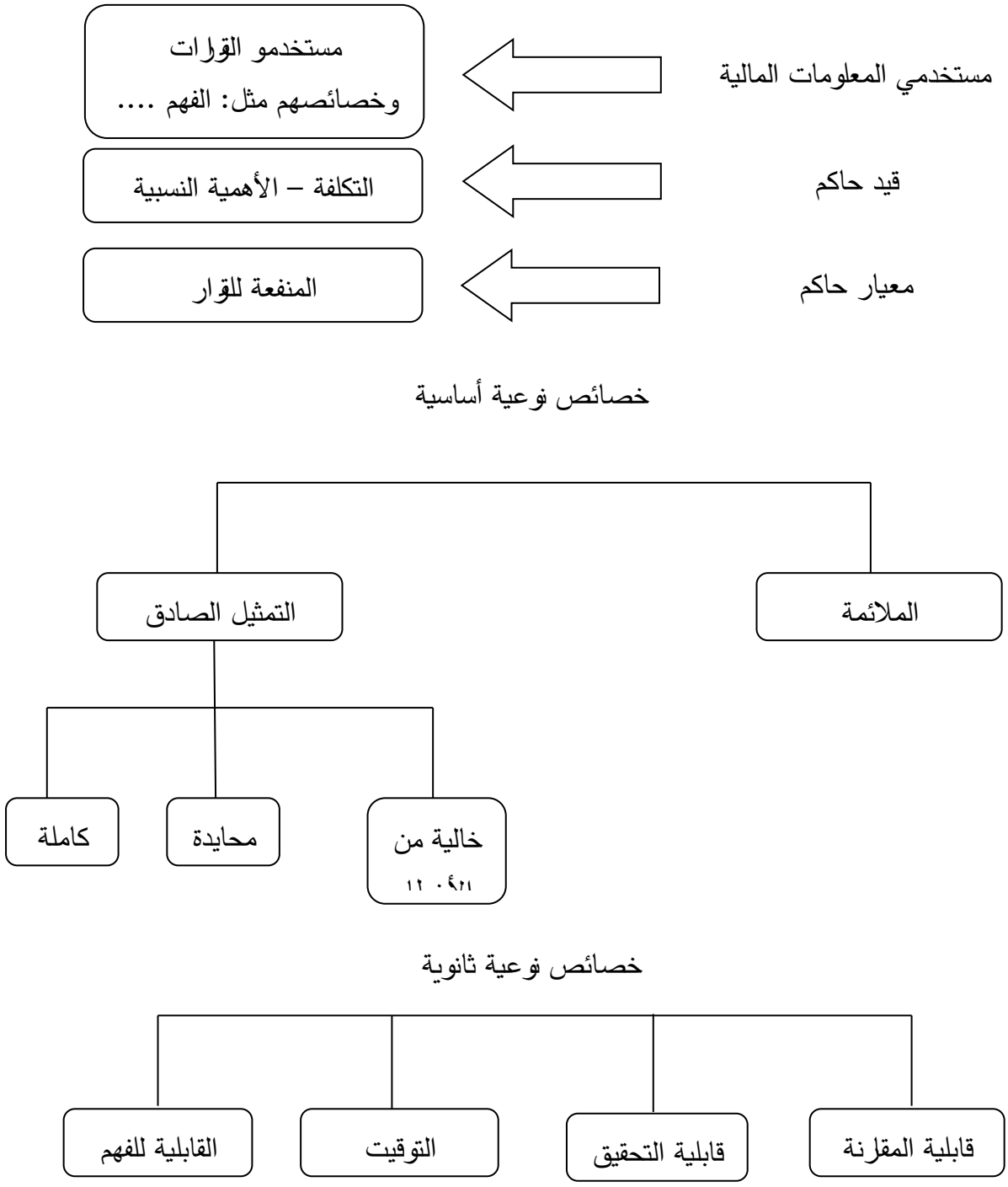

المصدر : ميمير موسى زيتون، العلاقة بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل من جهة وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى للشركات الصناعية،أطروحة مكملة لمتطلبات منح درجة الدكتوراه،تخصص فلسفة في المحاسبة، قسم المحاسبة،جامعة عمان العربية،سنة 2013،ص 15.

1) **خصائص نوعية أساسية:**[1]

1-1 الملائمة: وهي عندما تكون المعلومات ذات الصلة ،أي أنه يمكن التأثير على القرارات الاقتصادية لمن يستخدمونها كلما كانت المعلومات أكثر فائدة،وتتكون خاصية الملائمة من الخصائص التالية :

- **القيمة التنبؤية:** وهي توفر قوة تنبؤية بخصوص الأحداث المستقبلية المحتملة،إذ أن المعلومات المالية لها قيمة تنبؤية إذا كانت لها قيمة كمدخل في العمليات التنبؤية المستخدمة من قبل المستثمرين لتشكيل توقعاتهم الخاصة حول المستقبل.
- **القيمة التأكيدية:** وهي التي توفر معلومات حول الأحداث الماضية،أي تساعد المعلومات ذات الصلة،للمستخدمين أيضا على تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة.

1-2 التمثيل الصادق (الموثوقية): وهي أن الأرقام و الأوصاف التي تتطابق مع موجود بالفعل أو الحدث،والتمثيل الصادق هو ضروري لأن معظم المستخدمين ليس لديهم الوقت ولا الخبرة لتقييم المحتوى الفعلي للمعلومات،ويتكون التمثيل الصادق من ثلاث خصائص هي كالتالي :

- **كاملة:** وهو توفير جميع المعلومات اللازمة للتمثيل الأمين،إذ يمكن أن يتسبب الإغفال في أن تكون المعلومات خاطئة أو مظللة،وبالتالي لا تكون مفيدة لمستخدمي القوائم المالية.
- **الحيادية (محايدة):** أي يعني أنه لا يمكن لشركة تحديد المعلومات لصالح مجموعة من الأطراف المعينة على أخرى،أي الاعتبار الرئيسي لها يجب أن تكون المعلومات غير متحيزة.
- **خالية من الأخطاء:** أي سيكون عنصر المعلومات الخالية من الخطأ عبارة عن تمثيل أكثر دقة للعنصر المالي ومع ذلك فإن التمثيل الصادق لا يعني التحرر التام من الخطأ،وذلك لأن معظم تدابير إعداد القوائم المالية تتضمن حكم الإدارة.

2) **خصائص نوعية ثانوية:** تعتبر خاصية المقارنة وقابلة التحقق والتوقيت المناسب والقابلة للفهم من خصائص نوعية تعزز من فائدة المعلومات الملائمة والممثلة بصدق،وهي كالتالي :[2]

- **قابلة المقارنة:** عرف النظام المحاسبي المالي (scf) قابلة المقارنة على أنها نوعية المعلومة لما يتم إعدادها وعرضها في ظل استمرارية الطرق وتسمح لمستعمليها بإجراء مقارنات معتبرة في الزمن وبين المؤسسات.

[1] بشرى حسن محمد التوبي وآخرون،محاسبة القوائم المالية،دار الحلاج للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،العراق،سنة 2021،ص 33.
[2] حجاب أحمد،سالمي رابح،مدى تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص محاسبة وتدقيق،جامعة محمد بوضياف المسيلة،سنة 2020/2019،ص 12-15-16.

- **قابلية الفهم:** إن قابلة المعلومات المالية للفهم يعتبر شرطا هاما للحكم على خلاصة استخدام المعلومات المالية والاستفادة منها،ويعتمد ذلك على مؤشرين مهمين هما :
  1. درجة الوضوح والبساطة .
  2. مستوى الفهم والإدراك والوعي لدى مستخدمي المعلومات.
- **التوقيت المناسب (الملائم):** ويقصد بالتوقيت الملائم وصول المعلومات إلى مستخدميها في الوقت المناسب إذ أنه كلما زادت سرعة توصيل المعلومات المالية إلى مستخدميها كان الاحتمال كبير في التأثير في قراراتهم المتنوعة .
- **قابلة التحقق:** تمثل خاصية القابلية للتحقق أحد الأسس المالية التي يمكن الاعتماد عليها في اختيار الطرق المالية المختلفة أو أنها تزيد ثقة المعلومات المالية المقدمة في التقارير المالية.

المطلب الثالث : أهمية المعلومات المالية

تنشأ الحاجة إلى المعلومات المالية من نقص المعرفة وحالة عدم التأكد الملازمة للنشاط الاقتصادي،وبذلك فإن الهدف من توفير وتقديم المعلومات المالية تحدد في تخفيف حالة القلق التي تنتاب مستخدمي تلك المعلومات لاسيما متخذي القرارات وكذلك لإمدادهم بمزيد من المعرفة.[1]

أصبحت المعلومات أحد عناصر العملية الإنتاجية التي لا يمكن الاستغناء عنها في المنظمات الاقتصادية،ويعيش العالم اليوم عصر المعلومات وأنظمتها،والبحث عن أفضل طريقة لإعدادها واستخدامها وفقا لمبدأ التكلفة الاقتصادية (المنفعة/التكلفة) ويعد النظام المالي أحد الأنظمة المنتجة للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الإدارية والاقتصادية.[2]

وقد ازدادت أهمية المعلومات المالية في الوقت الحاضر،لوجود عوامل متعددة أدت إلى تلك الزيادة مجملة فيما يلي: [3]

1. النمو في حجم الشركة: يؤدي إلى ضرورة إنتاج المعلومات بصورة مستمرة.
2. ازدياد قنوات الاتصال في الشركة: ما يتطلب توفير المعلومات بصورة رأسية وأفقية.
3. تعدد أهداف الوحدة الاقتصادية: ويتطلب توفير معلومات تخدم الأهداف المختلفة.

[1] بن مبارك خليفة،حشروف علي،جودة المعلومات المحاسبية كآلية لتحسين الأداء المالي في المؤسسة"دراسة حالة مؤسسة palybon لصناعة أكياس التغليف ولاية برج بوعريريج"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي،تخصص محاسبة وتدقيق،جامعة محمد بوضياف المسيلة،سنة 2019/2018،ص 16-17.

[2] تامر بسام جابر الآغا،مرجع سابق،ص 44.

[3] نهاد اسحاق عبد السلام أبو هويدي،مرجع سابق،ص 17.

4. التأثير بالبيئة الخارجية: تتأثر الشركة بالبيئة وتؤثر بها،وقد ازدادت هذه العلاقة نتيجة كثرة التغيرات التي تحدث في البيئة، وهذا يتطلب قدرا كبيرا من المعلومات.

المبحث الثاني: تأثير القيمة العادلة على المعلومات المالية

المطلب الأول: القياس المحاسبي وتأثيره على المعلومات المالية

الخاصية النوعية هي صفات تتميز بها المعلومات المالية المعروضة في القوائم المالية كي تكون أساسا سليما لاتخاذ قرارات من قبل مستخدمي هذه القوائم،ويجب أن تتوفر في المعلومات المالية التي ينتجها النظام المالي خصائص نوعية،لكي تكون المعلومات ذات جودة وتتمتع بالكفاءة والفعالية لتحقق أهداف المستخدمين لهذه المعلومات،وتبدأ هذه العملية من تحقيق الوظائف الأساسية للمحاسبة والمتمثل في القياس والذي يتأثر بنوعية المدخلات من البيانات.[1]

ويتميز القياس المحاسبي المستند إلى القيمة العادلة بتقديم وتزويد مستخدمي التقارير المالية بمعلومات تتوفر فيها خاصية الملائمة وذلك بخلاف القياس المحاسبي المستند إلى التكلفة التاريخية،في حين أن المشكلة الرئيسية هي عدم كفاءة وفعالية بعض أساليب قياس القيمة العادلة على تحقيق خاصية الموثوقية كما هو الحال في محاسبة التكلفة التاريخية،ومن هنا ركزت معظم المعايير على أن السعر السوقي في سوق نشطة هو أفضل المقاييس المحددة للقيمة العادلة وأكثر موثوقية، في حين أن أساليب القياس الأخرى للقيمة العادلة يراعى فيها الحصول على أعلى درجة موثوقية ممكنة،على أن تبقى في جميع الحالات ذات درجة موثوقة أو مقبولة على الأقل.[2]

أما من ناحية معايير القياس المحاسبي فإن تأثيره على المعلومات المالية فقد تلخص فيما يلي: [3]

1. **الصلاحية للغرض المستهدف منها:** يقتضي هذا المعيار أن تكون المعلومات المالية مرتبطة ارتباطا وثيقا من حيث قدرتها الإيضاحية ودرجة تأثيرها على الهدف الذي يتم إعدادها من أجله ولما كانت المعلومات المالية الناتجة من المحاسبة تخدم أهدافا متعددة لمجموعات مختلفة من المستفيدين تباين احتياجات كل منهم من المعلومات تباينا شديدا.

[1] كلثوم عبد الستار،مرجع سابق،ص 46.
[2] تامر بسام جابر الآغا،مرجع سابق،ص 60.
[3] أحمد حسين عبد الرحمان محمد وآخرون،القياس والإفصاح المحاسبي وأهميتها في جودة المعلومات"دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي وبنك التنمية الصناعية"،لا توجد نوع الشهادة،قسم المحاسبة والتمويل،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،السودان،سنة 2016،ص 19.

2. **القابلية للتحقق منها** : يعني بالتحقق في مجال المحاسبة المالية استناد المعلومات إلى مصدر موثوق به يتمثل عادة في مجموعة من المستندات و الإجراءات المدونة التي يمكن الرجوع إليها للتحقق من صحة هذه المعلومات ومطابقتها للمصدر.

المطلب الثاني : تأثير القيمة العادلة على الخصائص النوعية للمعلومات المالية

تعتبر معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة لكل المستثمرين والمقرضين مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية حيث يمثل القدر المطلوب تحقيقه من خاصيتي الملائمة والموثوقية أساس المفاضلة عند المقارنة بين نموذجي التكلفة التاريخية والقيمة العادلة،ففي حين يحقق نموج التكلفة التاريخية قدرا كبيرا من الموثوقية وقدرا أقل من الملائمة فإن نموذج القيمة العادلة يحقق قدرا أكبر من الملائمة وقدرا أقل من الموثوقية،خاصة في ظل غياب سوق نشطة،فيأخذ قياس القيمة العادلة على أنه موثوق ويمكن الاعتماد عليه في حالة عدم وجود فروق مهمة عند التحقق من تقديرات القيمة العادلة،وهذا ما قد لا يتحقق في ظل عدم وجود سوق نشطة،ولذلك فإن افتراضات قيم عادلة في ظل عدم وجود سوق نشطة قد يكون خطرا وسيؤثر على ملائمة وموثوقية وقابلية مقارنة وفهم التقارير المالية حيث يتم احتسابها على أساس نموذج رياضي لسوق افتراضي.[1]

وفي ظل تطبيق محاسبة القيمة العادلة،يمكن الوقوف على علاقة وآثار تطبيق هذا المنهج في المحاسبة على مجموعة الخصائص النوعية للمعلومات المالية.[2] وذلك على النحو التالي: [3]

- الملائمة : تعكس القيمة العادلة معلومات تتعلق بأداء المؤسسة وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول أو كذلك تحمل الديون وتسديدها.
- الموثوقية : تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم بدوره يتطلب الدخول في تقديرات مما قد يؤدي إلى مشكلات تتعلق بالموثوقية.

ولها تأثيرات أخرى هي :

- تمكن معلومات القيمة العادلة من أجل إجراء مقارنات بين أدوات نوعية،لها غالبا نفس الخصائص بغض النظر عن الهدف منها.

[1] حجاب أحمد،سالمي رابح،مرجع سابق،ص 21.
[2] عياد السعدي،أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية ومعوقات تطبيقها"دراسة على عينة من المحاسبين والمدراء الماليين والخبراء المحاسبين"،المركز الجامعي تيبازة،ص 256.
[3] كلثوم عبد الستار،مرجع سابق،ص 48.

- توفر القيمة العادلة أساسا محايدا لتقييم كفاءة الإدارة في إدارة الأموال عن طريق توضيح تأثيرات قراراتها بالشراء أو البيع أو الاحتفاظ بأصول مالية، وتأكيد الالتزامات المالية،أو الاحتفاظ بها أو سدادها.

المطلب الثالث : تأثير القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية

إن الجدل القائم فيما يخص موضوع القياس المحاسبي يكمن في اختيار الطريقة المناسبة في إظهار المعلومات بشكل أفضل ويمكن الوثوق في المعلومات المتولدة عنها،خاصة في ظل تبني طريقة التقييم وفق القيمة العادلة،مما يؤدي بنا لطرح التساؤل حول ما أثر

تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المالية التي تحتويها القوائم المالية؟.[1]

يعتبر التوجه نحو مقياس القيمة العادلة خطوة أولى جيدة نحو تطوير إرشاد وتوجيه تحسين لتقدير القيم العادلة،وذلك من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ومجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكية،ولقد طالب المجلس الاستشاري لمعايير المحاسبة المالية الأمريكية (FASB) المتعلق بالملائمة والموثوقية استخدام أكبر لقياس القيمة العادلة في القوائم المالية،بسبب أنه يرى أن معلومات القيمة العادلة أكثر ملائمة وصلة لكل من المقرضين والمستثمرين مقارنة مع معلومات التكلفة التاريخية.[2]

ومما يلي نستعرض بعض التأثيرات للقيمة العادلة على جودة المعلومات المالية كما هو موضح:[3]

- ✓ تأثير استخدام القيمة العادلة في خصائص المعلومات المالية،فإن القيم العادلة ينتج عنها معلومات أكثر ملائمة وموثوقية.
- ✓ القيمة العادلة تعكس معلومات تتعلق بأداء المؤسسة وذلك بالنسبة للقرارات الإدارية المتعلقة بالاحتفاظ بالأصول والالتزامات،وبالمثل القرارات المتعلقة باقتناء أو بيع الأصول وكذلك تحمل الديون وتسديدها من حيث الملائمة.
- ✓ القيمة العادلة تؤثر على الموثوقية بأنها تتطلب تحديد الأسعار السوقية الجارية من أجل التقرير عن القيم وهنا بدوره قد يتطلب الدخول في التقديرات مما قد يؤدي إلى مشاكل تتعلق بالموثوقية.
- ✓ تعكس القيمة العادلة واقع المؤسسة الاقتصادية وتعبر عن المفهوم الشامل للدخل
- ✓ تزود القيمة العادلة المستثمرين بوعي وبنظرة تنبؤية مستقبلية للمؤسسة.

[1] هجيرة بوزوينة،واقع القياس والإفصاح المحاسبي في الجزائر وأثره على جودة المعلومات المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي"دراسة استطلاعية"،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات،المجلد08،العدد02،جامعة علي لونيس البليدة 2 ،سنة 2019،ص 13.

[2] حمدي فلة ،مرجع سابق، ص 30 .

[3] كلتوم عبد الستار ،مرجع سابق ، ص 49- 50 .

- ✓ تكون المعلومات المالية ذات قدرة تنبؤية أي تعطي مؤشرات قوية في المستقبل في الظروف الطبيعية:

1. التمثيل الصادق : التعبير عن الأحداث بواقعية .
2. التحقق : أي توفير شروط الموضوعية في القياس العلمي .
3. الحذر : أن تكون المعلومات كاملة ضمن الحدود المادية والتكلفة.
4. الحيادية : وتعني تقديم حقائق صادقة وخالية من التحيز .

خاتمة الفصل:

ومنه نستخلص من هذا الفصل أن المعلومات المالية لا تكمن في كيفية الحصول عليها فقط ،وإنما في مضمونها وفيما تحتويها من معلومات تفيد المستخدمين في قراراتهم،وهذا ما تطرقنا له في الخصائص النوعية للمعلومات المالية ،حيث يبين أن جودتها تكمن في الملائمة والموثوقية باعتبارهما الخاصيتين الأساسيتين لإظهار مدى فعالية هذه المعلومات وما يمكن أن تقدمه.

كما يظهر لنا جليا أيضا مدى تأثير القيمة العادلة على هذه البيانات وذلك من خلال خاصيتي الملائمة والموثوقية، حيث أن المعلومات المالية تكون ملائمة أكثر لمستخدمي هذه المعلومات من موثوقيتها، ولهذا لا يمكن الاستغناء عن كل من الخاصيتين.

الفصل الثالث

الجانب التطبيقي "دراسة ميدانية للمركب الغذائي الجزائرية شلغوم العيد L'ALGEROISE

تمهيد :

تم في الفصلين السابقين تسليط الضوء على القيمة العادلة و المعلومات المالية من الناحية النظرية وفي هذا الفصل سنتعرف على كيف تأثر القيمة العادلة على المعلومات المالية من الناحية التطبيقية، وذلك من خلال دراسة ميدانية في مؤسسة المركب الغذائي الجزائرية، وعليه سيتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي :

- المبحث الأول : تحديد وتعريف ميدان الدراسة.
- المبحث الثاني : استخدام القيمة العادلة و تأثيرها على المعلومات المالية في مؤسسة المركب الغذائي الجزائرية.

المبحث الأول : تحديد وتعريف ميدان الدراسة

المطلب الأول : نشأة المؤسسة

الفرع الأول : التعريف بالمؤسسة :

المركب الغذائي الجزائرية –شلغوم العيد– (l'algeroise) هي مؤسسة اقتصادية ذات طابع إنتاجي تقع في المنطقة الصناعية بمدينة شلغوم العيد ميلة بمساحة قدرها 880 متر مربع ، بدأ نشاطها الإنتاجي في أفريل 2018 بمبلغ رأس مال قدره 32857600 دج ،كما بلغ رقم أعمالها ب 67843600 دج،حيث تنتج المصبرات الغذائية للخضر والفواكه .

الفرع الثاني : منتجات المؤسسة

تنتج المؤسسة ثلاث منتجات غذائية وهي :

1. الطماطم الطازجة .
2. الهريسة.
3. المعجون .

الفرع الثالث :عدد عمال المؤسسة

تضم المؤسسة على 20 عاملا يشرف على عملية الإنتاج ، وموظف واحد في الإدارة يشرف على عملية إدخال وإخراج المنتجات الغذائية من المؤسسة ، وحارس بوابة ،وعامل صيانة

المطلب الثاني : نشاط المؤسسة وأهدافها

الفرع الأول : نشاط المؤسسة :

كما ذكرنا سابقا، بدأ نشاط المؤسسة في أفريل 2018 بإنتاج ثلاث منتجات غذائية،حيث تمثل قدرة استقبال الطماطم الطازجة يوميا بقيمة 700 طن ،ومن الفلفل الحار والحلو بقيمة 100طن و30 طن من

الفاكهة الطازجة ، وهذا من أجل إنتاج ثلاثة أنواع من المنتجات (الطماطم،الهريسة،المعجون) بطاقة إنتاجية تقدر:

1. 75 طن من الطماطم المصبرة يوميا
2. 70 طن من الهريسة المصبرة يوميا
3. 18 طن من المعجون يوميا

كما لها مخزون يقدر 800 طن منتوج نهائي في علب و225 طن في براميل .

ويقدر الإنتاج السنوي كما يلي :

1. 7500 طن من الكماطم المصبرة
2. 1400 طن من الهريسة المصبرة
3. 1008 طن من المعجون

الفرع الثاني : أهداف المؤسسة

بالطبع فكل مؤسسة هدفها الأول هو تحقيق أقصى عائد ممكن من الأرباح ،ومنه فإن مؤسسة المركب الغذائي الجزائرية يسعى نحو فرض نفسه في السوق الوطنية والمنافسة مع المؤسسات الأخرى الرائدة في نفس مجالها وتحصيل أعلى نسبة من الحصة السوقية ،وبعدها التوجه نحو التصدير خارج السوق الجزائرية في المستقبل.

المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

الشكل -2-

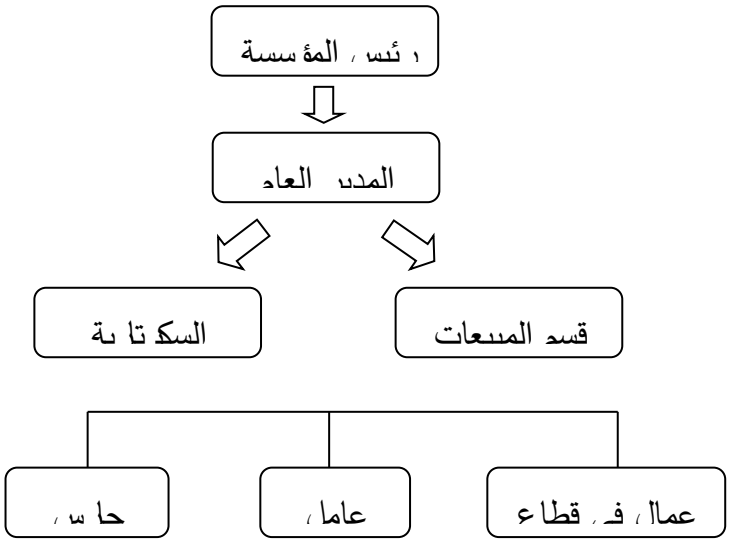

المصدر : من وثائق المؤسسة المركب الغذائي الجزائرية .

المبحث الثاني : استخدام القيمة العادلة وتأثيرها على المعلومات المالية في المركب الغذائي الجزائرية

تمهيد: في هذا المبحث سيتم تقديم القوائم المالية (الميزانية، حساب النتائج) للمؤسسة محل الدراسة، مع التعرف على واقع استخدامها للقيمة العادلة لهذه القوائم المالية.

المطلب الأول: واقع استخدام القيمة العادلة في مؤسسة المركب الغذائي الجزائرية

بعد دراستنا الميدانية للمركب الغذائي الجزائرية ومعرفة طريقة تقييمه للأصول والخصوم، وذلك من خلال مقابلة محاسب المؤسسة ودراسة الميزانية وحساب النتائج اللذين يعطيان فكرة أولية واضحة على اعتماد المؤسسة لطريقة التقييم بالتكلفة التاريخية لأصولها، أما عدم تبنيها لطريقة التقييم بالقيمة العادلة فبررت ذلك بعدم وجود سوق نشط يمكنها من تحديد قيم أصولها، وعدم إجبارية القانون لها على تطبيق مبدأ القيمة العادلة.

ومما يلي نعرض الميزانية المحاسبية المالية للمؤسسة لسنة (2020) كما نعرض أيضا الحالة العامة للأصول الثابتة والتي تتمثل في (المنشآت التقنية والمعدات والأدوات الصناعية، منشآت ذات طابع خاص، أدوات صناعية، معدات نقل، أثاث مكتب،ونظام الحماية)، وهذا بسبب عدم وجود المبالغ التي تخص الأصول الثابتة في الميزانية الخاصة بجانب الأصول، وربما يرجع الأمر حسب رأيهم أنه لم يتم إدراج هذه الأصول(الأراضي، المباني) في الميزانية كونهما كانوا موجودين قبل إنشاء المؤسسة ولم يحدد لهما قيمة مسبقة،

الفرع الأول : عرض الميزانية المالية للمؤسسة 2020

سيتم عرض الميزانية المحاسبية للمؤسسة دون إجراء أي تعديلات، وبعدها سنقوم بالتعليق عليها، وفيما يلي الميزانية المالية لسنة 2020:

بالنسبة للأصول الغير جارية:

يلاحظ أن التثبيتات العينية الأخرى قد انخفضت بفارق قيمة قدره **44611496 دج** مقارنة بسنة 2019، وعلى حسب رأي المؤسسة فهذا عائد إلى الوضع الاستثنائي أثناء جائحة كورونا.

أما الأراضي والمباني لا توجد قيمتهما في الميزانية المالية للمؤسسة كما ذكرنا سابقا.

بالنسبة للأصول الجارية:

يلاحظ أن المخزون ارتفع بفائض قيمة ب **74696747 دج**، أي أن هناك عملية اقتناء جديدة لعناصر المخزون نظرا لتوسيع العملية الإنتاجية، أما الزبائن فنلاحظ أن قيمة عدم السداد انخفضت بكثير مقارنة بسنة 2019، أي أن المؤسسة تقوم بتحصيل حقوقها بشكل جيد.

بالنسبة لجانب الخصوم :

يلاحظ فيما يتعلق بالنتيجة الصافية للمؤسسة زيادة في الخسارة مقارنة بالسنة السابقة، وهذا راجع لفترة الركود الاقتصادي أثناء وباء كورونا على حد قولهم.

وأما فيما يتعلق بالقروض والديون المالية فنجد المؤسسة قامت بتسديد جميع التزاماتها نظرا لمواعيد استحقاقها.

الفرع الثاني: الحالة العامة للأصول الثابتة

نظرا لوجود ظرف استثنائي وجدناه في الميزانية المالية للمؤسسة (الأراضي والمباني) وهذا من أجل أن نعرف طريقة تقييم المؤسسة لأصولها،استعنا بهذه الوثيقة التي تعرض لنا المنشآت التقنية والمعدات والأدوات الصناعية و منشآت ذات طابع خاص،تهيئة وترتيب معدات وأدوات صناعية ، حيث يظهر لنا مجموع التثبيتات الصافية نفسه في الميزانية المالية للمؤسسة في جانب الأصول (تثبيتات عينية أخرى)، وهذا ما سنعتمد عليه في إعادة تقييمنا للأصول الثابتة من جانب الأصول، وبالتالي فإن الحالة العامة للأصول الثابتة موضحة في الشكل الآتي :

جدول رقم (2):الحالة العامة للأصول

رقم الحساب	إسم الحساب	القيمة الحقيقية (1)	فارق القيمة الحقيقية	إعادة تقييم القيمة الحقيقية	استهلاك متراكم (4)	هبة (5)	مجموع الاستهلاك المتراكم	قيمة الحساب الصافية (7)=(6-3)
215000	لمنشآت التقنية والمعدات والأدوات الصناعية	225 418 722.56		225 418 722.56	40 877 266.95	25 541 872.26	66 419 139.21	188 999 583.35
215300	منشآت ذات طابع خاص	12 021 861.22		12 021 861.22	1 900 331.18	1 202 186.14	3 102 517.32	8 919 343.90
215600	تهيئة وترتيب معدات و أدوات صناعية	9 676 010.04		9 676 010.04	1 644 762.19	967 601.00	2 612 363.19	7 063 646.85
218400	معدات نقل	50 211 024.00		50 211 024.00	29 109 307.15	16 633 889.80	45 743 196.95	4 467 827.05
218500	أثاث مكتب	994 121.00		994 121,00	289 925.43	181 195.10	471 120.53	523 000.47
218510	نظام الحماية	254 200.00		254 200.00	141 208.10	84 724.86	225 932.96	28 267.04
	مجموع الصفحة	328 575 938.82		328 575 938.82	73 962 801.00	44 611 469.16	118 574 270.16	210 001 668.66
	مجموع التثبيتات الصافية			328 575 938.82	73 962 801.00	44 611 469.16	118 574 270.16	210 001 668.66

المصدر : وثائق المؤسسة.

كما سنعرض أيضا ميزانية المؤسسة لسنة 2020 :

جدول رقم (3):الميزانية المالية قبل التعديل (أصول)

الأصول	2020			2019
	المبالغ الإجمالية	إستهلاك المخصصات وفقدان القيمة	الصافي	الصافي
أصول غير جارية				
فارق الإقتناء				
تثبيتات معنوية				
تثبيتات عينية				
أراضي				
مباني				
تثبيتات عينية أخرى	328 575 939	118 574 270	210 001 669	254 613 138
تثبيتات الآلات ومعدات تقنية				
تثبيتات يجرى إنجازها	739 160		739 160	
تثبيتات مالية				
سندات موضوعة موضع معادلة				
مساهمات دائنة وحسابات دائنة ملحقاتها				
سندات أخرى مثبة				
القروض و الأصول المالية غير المتداولة الأخرى				
ضرائب مؤجلة على الأصول				
مجموع الأصول الغير جارية	**329 315 009**	**118 574 270**	**210 740 829**	**254 613 138**
أصول جارية				
مخزون قيد التنفيذ	283 816 435		283 816 435	209 119 688
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة				
الزبائن	3 194 300		3 194 300	8 068 080
مدينون آخرون	7 108 019		7 108 019	28 308 058
الضرائب و ماشابهها	24 270 286		24 270 286	28 509 554
حسابات دائنة أخرى واستخدامات وماشابهها				
الموجودات وماشابهها				
الأصول الموظفة وأصول مالية جارية أخرى				
الخزينة	84 773 953		84 773 953	14 005 967
مجموع الأصول الجارية	**403 162 975**		**403 162 975**	**288 011 347**
مجموع الأصول العامة	**732 478 074**	**118 574 270**	**613 903 804**	**542 624 485**

المصدر : وثائق المؤسسة

جدول رقم (4):الميزانية المالية قبل التعديل (خصوم)

الخصوم	2020	2019
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره	120 000 000	50 100 000
رأس مال غير مستعان به		
علاواة واحتياطات		
فارق إعادة التقييم		
فرق التكافؤ		
النتيجة الصافية	-18 441 925	-9 805 710
الترحيل من جديد	-57 469 412	-47 663 701
حصة الشركة المدمجة		
حصة الأقلية		
المجموع	**44 088 663**	**-7 369 411**
الخصوم الغير جارية		
القروض والديون المالية	108 277 015	89 459 446
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)		
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		
مجموع الخصوم الغير جارية	**108 277 015**	**89 459 446**
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات الدائنة	241 930 950	211 380 818
الضرائب	545 399	163 169
ديون أخرى	219 061 777	248 990 463
خزينة الخصوم		
مجموع الخصوم الجارية	**461 538 126**	**460 534 450**
المجموع العام للخصوم	**613 903 804**	**542624485**

المصدر : وثائق المؤسسة

المطلب الثاني : إعادة تقييم عناصر الميزانية المالية للمركب الغذائي الجزائرية

الفرع الأول : إعادة تقييم عناصر ميزانية مؤسسة المركب الغذائي الجزائرية

بما أن مؤسسة المركب الغذائي الجزائرية لا تستخدم القياس وفق طريقة القيمة العادلة كما وضحه لنا محاسب المؤسسة، لذا وجب علينا إلا إعادة تقييم عناصر الميزانية وفقا للنظام المحاسبي المالي SCF، الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها،التي نص عليها القرار المؤرخ في 23 يوليو سنة 2008.

إن إعادة تقييم تثبيت ما، هو تحديد قيمته الحالية اعتمادا على الأسعار الحالية للتثبيتات المعنية، أو على أساس معاملات إعادة التقييم الرسمية التي تنشرها السلطات المخولة بذلك قانونا مثل وزارة المالية أو المديرية العامة للضرائب.

كما ينص النظام المحاسبي المالي على أن عملية إعادة التقييم يجب أن تشمل عناصر كل فئة من التثبيتات وأن لا تقتصر (عملية إعادة التقييم) على تثبيت محدد، وبعبارة فئة من التثبيتات فإن المقصود هو صنف أو نوع محدد من الأصول مثل ذلك معدات النقل، أو معدات الإنتاج، أو مباني صناعية...وفي حالة اختيار المؤسسة إجراء عملية إعادة تقييم بعض أصولها، فإن على المؤسسة الاستمرار في إجراء عملية إعادة التقييم بصورة منتظمة (أي سنويا) .

فيما يتعلق بطريقة إعادة التقييم فهي تتم بإحدى الطريقتين :

1. إعادة حسابه بالنسبة والتناسب إلى التغيير الإجمالي في القيمة الدفترية للأصل بحيث تكون القيمة الدفترية للأصل بعد إعادة التقييم مساوية لقيمته وفقا للتقييم، وتستخدم هذه الطريقة عادة عند إعادة تقييم الأصل على أساس القيمة الاستبدالية بعد خصم الاهتلاك.
2. باستبعاده من إجمالي قيمة الأصل الظاهرة في القوائم المالية وتعدل صافي القيمة إلى قيمة الأصل بعد إعادة التقييم، وتستخدم هذه الطريقة عادة عند إعادة تقييم الأصل على أساس القيمة السوقية.

وتجدر الإشارة إلى أنه في نهاية كل دورة محاسبية تفحص المؤسسة ما إذا كان هناك مؤشر يدل على نقصان قيمة أصل معين، وإذ ثبت وجود هذا المؤشر، فإن المؤسسة تقوم بتقدير القيمة الممكن تحصيلها من الأصل والتي تعرف على أنها قيمة بين ثمن البيع الصافي والذي يمثل المبالغ الممكن الحصول عليها من بيع أصل ضمن ظروف المنافسة العادية مطروحا منه تكاليف الخروج.

وفي حالة ارتفاع القيمة المحاسبية لأصل معين عند إعداد التقدير فإن هذا الارتفاع يعالج مباشرة مع الأموال الخاصة ويسجل فارق إعادة التقييم ويعتبر إيراد أو يتم تخفيضه من نفس الأصل الذي تم تقييمه في السابق ونتج عنه فرق سالب أو نقص في القيمة الذي يعتبر عبء.

أما في حالة انخفاض القيمة المحاسبية الصافية لأصل معين عند إعادة تقدير هذا الانخفاض يعالج مباشرة مع الأموال الخاصة ويسجل في فرق إعادة التقييم ويعتبر كعبء وتتم المقاصة من نفس الأصل الذي تم تقييمه في السابق ونتج عنه فرق موجب أو زيادة في القيمة الذي يعتبر إيراد.

وبعد التلخيص لعملية إعادة التقييم للأصول الثابتة بصفة عامة، سيتم إعادة تقييم أصول المؤسسة كما يلي :

أولا : بالنسبة للأصول الغير جارية :

كما ذكرنا سابقا وحسب الكشف المالي الذي بحوزتنا الذي يبين الحالة العامة للأصول الثابتة أن المؤسسة كل الحسابات (الأصول المعنوية، الأصول العينية)مجموعة في حساب واحد وهو تثبيتات عينية أخرى، وعليه سوف يتم التقييم

ومنه نعتمد القيمة المحاسبية كأساس للقياس مرجحة بمعدل 7.5 والتي تم الحصول عليها من طرف مجموعة من الخبراء في هذا النوع من الأصول، وبالتالي فحساب 218 تحسب قيمته الحالية كالتالي :

وبالتعويض نجد :

ح/218 = 669 001 210 × 7.5 =1575012518 دج

وبالتالي سوف يتم تصحيح قيمة التثبيتات العينية الأخرى كما يلي :

ح/ 105 (فارق إعادة التقييم)= 1575012518 – 210001669 =1365010849 دج

إعداد القيود لتصحيح قيمة التثبيتات الأخرى :

		N	
210001669		قيد إهتلاك التثبيتات	ح/2183
210001669			ح/213
		N	
1365010849			ح/218
1365010849		قيد تسجيل إعادة تقييم التثبيتات الأخرى	ح/105

ويظهر حساب التثبيتات الأخرى بقيمته المحينة في الميزانية كما يلي :

الحساب	البيان	المبلغ بالقيمة العادلة	الاهتلاكات	المبلغ الصافي
218	تثبيتات أخرى	1365010849	0	1365010849

- **التثبيتات الجارية:** تبقى على حالها لعدم وجود أي معلومات تفيد في إعادة تقييمها.
- **القروض المالية :** تبقى على حالها.
- **الضريبة المؤجلة :** تبقى على حالها.

ثانيا : بالنسبة للأصول الجارية

- **المخزونات :** تقيم المخزونات من المواد الأولية واللوازم المستهلكة والبضائع بتكلفة شرائها، وتقيم المخزونات المنتجة من قبل المؤسسة بتكلفة إنتاجها، كما يوصي أيضا بإضافة تكلفة التخزين عندما تبررها الشروط الخاصة بالاستغلال، ومن بين القواعد العامة لتقييم المخزونات هي :

أ. تقيم المخزونات بأقل قيمة بين تكلفتها وقيمة الإنتاج الصافي(سعر البيع المقدر– تكلفة التسويق) عملا بمبدأ الحيطة والحذر، وتدرج خسائر القيمة في حساب النتائج كعبء.

ب. تقيم المخزونات عند خروجها من المخزن أو عند الجرد إما بطريقة (FIFO) أو (CUMP) .

- **الزبائن :** ولعدم توفر أي معلومة تفيدنا في إعادة تقييم هذا العنصر لذا أبقيناه على حاله، ونعتمد على القيمة المحاسبية الصافية.
- **مدينون آخرون :** نعتمد على القيمة المحاسبية الصافية.
- **الضرائب :** تظهر في الميزانية الجديدة كما هي دون أي تغيير.
- **الضرائب وماشابهها :** تظهر قيمتها كما هي بدون أي تغيير.

ثالثا : بالنسبة لجانب الخصوم

لا وجود لأي تغيير في جانب الخصوم وذلك لصعوبة وعدم وجود أي معلومات تخص هذا الجانب، بالنسبة لرأس المال فلا تتغير قيمته، ونفس الشيء بالنسبة للاحتياطات .

الفرع الثاني : إعداد الميزانية بعد التحيين

ومنه بعد إعادة تقييم بعض العناصر في ميزانية مؤسسة المركب الغذائي الجزائرية بالقيمة العادلة، سيتم إعداد الميزانية المالية المعدلة وتظهر كما يلي :

الجدول رقم(5):الميزانية المالية بعد التحيين(أصول)

الأصول	2020			2019
	المبالغ الإجمالية	إستهلاك المخصصات وفقدان القيمة	الصافي	الصافي
أصول غير جارية				
فارق الإقتناء				
تثبيتات معنوية				
تثبيتات عينية				
أراضي				
مباني				
تثبيتات عينية أخرى	328 575 939	00	1483585119	254 613 138
تثبيتات الآلات ومعدات تقنية				
تثبيتات يجرى إنجازها	739 160		739 160	
تثبيتات مالية				
سندات موضوعة موضع معادلة				
مساهمات دائنة وحسابات دائنة ملحقاتها				
سندات أخرى مثبة				
القروض و الأصول المالية غير المتداولة الأخرى				
ضرائب مؤجلة على الأصول				
مجموع الأصول الغير جارية	**329 315 009**	**118 574 270**	**1484324278**	**254 613 138**
أصول جارية				
مخزون قيد التنفيذ	283 816 435		283 816 435	209 119 688
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة				
الزبائن	3 194 300		3 194 300	8 068 080
مدينون آخرون	7 108 019		7 108 019	28 308 058
الضرائب و ماشابهها	24 270 286		24 270 286	28 509 554
حسابات دائنة أخرى واستخدامات وماشابهها				
الموجودات وماشابهها				
الأصول الموظفة وأصول مالية جارية أخرى				
الخزينة	84 773 953		84 773 953	14 005 967
مجموع الأصول الجارية	**403 162 975**		**403 162 975**	**288 011 347**
مجموع الأصول العامة	**732 478 074**	**118 574 270**	**1887487254**	**542 624 485**

المصدر : من إعداد الطلبة بعد إعادة تقييم بعض العناصر بالاعتماد على ميزانية

الجدول رقم(6):الميزانية المالية بعد التحيين(خصوم)

الخصوم	2020	2019
رؤوس الأموال الخاصة		
رأس مال تم إصداره	120 000 000	50 100 000
رأس مال غير مستعان به		
علاوة واحتياطات		
فارق إعادة التقييم	1381583450	
فرق التكافؤ		
النتيجة الصافية	-18 441 925	-9 805 710
الترحيل من جديد	-57 469 412	-47 663 701
حصة الشركة المدمجة		
حصة الأقلية		
المجموع	**44 088 663**	**-7 369 411**
الخصوم الغير جارية		
القروض والديون المالية	108 277 015	89 459 446
الضرائب (المؤجلة والمرصود لها)		
ديون أخرى غير جارية		
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا		
مجموع الخصوم الغير جارية	**108 277 015**	**89 459 446**
الخصوم الجارية		
الموردون والحسابات الدائنة	241 930 950	211 380 818
الضرائب	545 399	163 169
ديون أخرى	219 061 777	248 990 463
خزينة		
مجموع الخصوم الجارية	**461 538 126**	**460 534 450**
المجموع العام للخصوم	**1887487254**	**542624485**

المصدر : وثائق المؤسسة

المصدر : من إعداد الطلبة بعد إعادة تقييم بعض العناصر بالاعتماد على ميزانية المؤسسة

المطلب الثالث : تأثير استخدام القيمة العادلة على المعلومات المالية في المركب الغذائي الجزائرية.

ومن خلال ما قمنا بتغييره في الميزانية المالية للمركب الغذائي الجزائرية، سوف نقوم بمقارنة الميزانيتين(قبل التعديل، بعد التعديل) وهذا من أجل استخراج التأثير الذي تستخدمه القيمة العادلة على المعلومات المالية الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة.

ومنه سنقوم بعرض الميزانيتين الماليتين المختصرة لسنة 2020 قبل العديل وبعد التعديل :

الجدول رقم(7) الميزانية المالية المختصرة لسنة 2020 (قبل تحيين عناصرها)

الوحدة : دج

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الأصول الثابتة	210 740 829	الأموال الدائمة	
الأصول المتداولة	403 162 975	الأموال الخاصة	44 088 663
قيم الاستغلال	283 816 435	ديون طويلة الأجل	108 277 015
قيم غير جاهزة	34 572 587	ديون قصيرة الأجل	461 538 126
قيم جاهزة	84 773 953		
المجموع	613 903 804	المجموع	613 903 804

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الكشوف المالية.

الجدول رقم(8) الميزانية المالية المختصرة 2020 (بعد تحيين عناصرها)

الوحدة : دج

الاصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
الاصول الثابتة	1 365 010 849	الأموال الدائمة	
الأصول المتداولة	403 162 975	الأموال الخاصة	1381583450
قيم الإستغلال	283 816 435	ديون طويلة الأجل	108 277 015
قيم غير جاهزة	34 572 587	ديون قصيرة الأجل	461 538 126
قيم جاهزة	84 773 953		
المجموع	1887487254	المجموع	1887487254

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الكشوف المالية.

التحليل والاستنتاج : من خلال الميزانيتين المختصرتين نلاحظ ما يلي :

- نلاحظ أن مجموع الأصول الثابتة قد تغير بقيمة أكبر عندما تم إعادة تقييمه ، وهذا ما يبين أن المؤسسة لا تعتمد على القيمة الحقيقية للأصول الثابتة المدرجة في الميزانية.

- كما نلاحظ أيضا بما أن الأصول الثابتة قد تغيرت قيمتها فإن مجموع الأصول العام سوف يتغير بكل تأكيد، مما يؤدي إلى ارتفاع قيمته، وفي المقابل من جانب الخصوم نجد قيمة الأموال الخاصة تغيرت أيضا، وذلك لأن ح/105 (فرق إعادة التقييم) فقد تم تحويل قيمته إلى الأموال الخاصة.

ومنه من خلال هذه الملاحظات نستنتج أن اعتماد المؤسسة طريقة القيمة العادلة كأساس للقياس يؤدي إلى زيادة مبالغها في الميزانية المالية، والذي بدوره تكون هناك زيادة في قيمة الضرائب التي تترتب على المؤسسة بتسديدها لدى مصلحة الضرائب.

فهذا يعتبر سبب من الأسباب التي تجعل المؤسسة وجل المؤسسات الجزائرية إلى الاعتماد بالتكلفة التاريخية أكثر من القيمة العادلة مع أنه لا توجد إلزامية تطبيقه.

ومن جهة أخرى فإن المؤسسة لا تتأثر بعدم تطبيقها للقيمة العادلة كأساس للقياس من ناحية أنها تنشط في سوق لا يعتمد على تطبقيها ، وذلك يعود أن كل المؤسسات الجزائرية لا تطبقه، كما أن النظام المحاسبي المالي يقبل بالقوائم المالية للمؤسسة بأي طريقة كانت .

خاتمة الفصل

من خلال هذا الفصل تم التعرض لتجربة المركب الغذائي الجزائرية في تطبيق القيمة العادلة سنة 2020، حيث تم دراسة تقاريرها المالية لمعرفة مدى تأثير القيمة العادلة على قوائمها المالية، والتي خلصت هذه الدراسة إلى أن المركب الغذائي الجزائرية قد وفر لنا بعض المعلومات التي من شأنها استخلاص ما تم دراسته كالتالي :

- أن المؤسسة لا تعتمد على القيمة العادلة كأساس للقياس.
- في حالة اعتمادها للقيمة العادلة فهي توفر بيانات مالية ذات مصداقية وجودة عالية.
- إن تأثير القيمة العادلة على المعلومات المالية يعتمد على توفر مجموعة من الشروط في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

الخاتمة

من خلال الدراسة السابقة. وما تم التطرق إليه، يمكن القول أن مبدأ التكلفة التاريخية لم يعد كأساس للقياس المحاسبي وهذا راجع لعدم مواكبته للتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي، وبناءا على هذا اتجهت الأنظار إلى الاعتماد على مبدأ القيمة العادلة والذي تبنته معايير المحاسبة الدولية كأساس للقياس المحاسبي، وفيما يخص الجزائر فقد تبنت هذا المبدأ من قبل معايير المحاسبة الدولية بإصدار القانون 11/07 المؤرخ في 2007/11/25 يتضمن النظام المحاسبي، والذي بين كيفية تطبيق القيمة العادلة في المؤسسات الجزائرية وأهميتها بالنسبة للمستخدمين للمعلومات المالية ، والذي قمنا بدراسته على ثلاثة فصول.

حيث حاولنا أن نعطي لمحة عن القيمة العادلة وتسليط الضوء على مزاياها وعيوبها والقيمة المضافة التي تقدمها للمستخدمين للمعلومات المالية، كما تطرقنا أيضا في الفصل الثاني على تبيين ماهية المعلومات المالية بدءا من تعريفها إلى الخصائص النوعية للمعلومات المالية، إلى تأثير القيمة العادلة على المعلومات المالية، أما في الفصل الثالث فخلصنا إلى دراسة ميدانية حول واقع استخدام القيمة العادلة وتأثيرها على المعلومات المالية في مؤسسة المركب الغذائي الجزائرية، حيث لاحظنا أن المؤسسة لا تعتمد على القيمة العادلة كقياس لأصولها، كما أننا قمنا بإعادة تحيين بعض أصولها من أجل معرفة تأثير القيمة العادلة على قوائمها المالية، لكي تعطي صورة صادقة لأصحاب القرار وأصحاب المصلحة.

ومن خلال ما سبق ذكره تبين لنا أن الهدف من إعادة تقييم الأصول أساسا إلى إعطاء قيمة مرجعية للمؤسسة ليتم الارتكاز عليها بخضوع هذه الأخيرة لتحويلات هامة تتمثل عادة بتغيير مالكية المؤسسة أو في خطة يتخذها المسيرون من أجل توجيه تسيير المؤسسة نحو الأفضل.

1. نتائج الدراسة النظرية :

- ✓ التكلفة التاريخية تعبر عن تكلفة الأصل في تاريخ الاقتناء، حيث تتضمن التكلفة جميع النفقات والمصروفات التي تكبدها المؤسسة في الحصول على الأصل.
- ✓ القيمة العادلة هي مقياس مستند إلى السوق،حيث تعطي القيمة الحقيقية للأصل في كل سنة
- ✓ الميزانية التي لا يتم تقييمها بالقيمة العادلة تعطي قيم الأصول بتاريخ شرائها وليس حسب سعر السوق الحالي.
- ✓ إن إعادة التقييم تعطي قيم حقيقية لأغراض الدمج بين الوحدات الاقتصادية.

2. نتائج الدراسة التطبيقية :

- ✓ تقوم عملية القياس باعتماد كبير على التكلفة التاريخية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية. **(وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى).**
- ✓ تعتبر القيمة العادلة من أهم الأساليب للقياس، حيث تعتمد على أساس سعر السوق. **(وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية).**

- ✓ تكمن المعلومات المالية كل ما هو متعلق متعلق بميزانية المؤسسة، حيث تتيح هذه الأخيرة في دراسة أهداف المؤسسة ونشاطها السنوي **(وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة)**.
- ✓ إن استخدام نموذج القيمة العادلة داخل المؤسسة، أعطى معلومات صحيحة وذات مصداقية تساعد المؤسسة والإدارة في نشاطها. **(وهذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة)**

التوصيات :

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة نقترح الآتي :

1- ضرورة فرض الاعتماد بالقيمة العادلة في القياس والإفصاح المحاسبي، وذلك بعد توفير الظروف الاقتصادية المناسبة للمؤسسات، وهذا يعتمد من قبل الجهات التشريعية الخاصة بها.

2- زيادة الوعي وإقامة دورات تدريبية بزيادة التحصيل المعرفي في تخصص المحاسبة، لكي يكون المحاسب قادرا على فهم واستيعاب التطورات الاقتصادية الخاصة ببيئة المحاسبة

3- تشكيل توئمة بين الجامعات والمؤسسات الاقتصادية، من أجل مزج المعرفة العلمية بالمعرفة العملية نظرا لحادثة القيمة العادلة.

4- عرض ندوات تخص المؤسسات تعرض فيها الكشف المالي لكي تمكن المستثمر من الاستفادة بهذه المعلومات.

5- دراسة كل المشاكل التي تعيق استخدام القيمة العادلة داخل المؤسسات الجزائرية، والعمل على تصحيحها.

6- زيادة الوعي لدى أصحاب المؤسسات على مدى أهمية المعلومات المالية التي تساعدهم في اتخاذ قراراتهم الإدارية بشكل أفضل.

7- تعديل التشريعات الضريبية بما ينسجم مع التطورات التي حصلت في النظام المحاسبي المالي الذي سمح باستخدام القيمة العادلة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: الكتب:

1- د.محمد حمدي عوض، د.أسماء كمال، دعماد عبد الغفار، د.صباح عبد الحكم، د.سارة قرين، **بحث جامعي**، كلية التجارة قسم المحاسبة، جامعة القاهرة،2021/2020.

2- **المعايير الدولية للتقرير المالي**، الهيئة السعودية للمراجعين و المحاسبين، إصدار سنة2021.

3- جمعة فلاح حميدات، **خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERT**، طبعة 2019، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان المملكة الأردنية الهاشمية.

4- وابل بن علي الوابل،**أسس المحاسبة**،فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر،الرياض ،السعودية ،سنة 2001.

5- إبراهيم الجزاوي،عامر الجنابي،**أساسيات نظم المعلومات المحاسبية**،دار النشر اليازوري،الطبعة الأولى،سنة 2009.

6- بشرى حسن محمد التوبي وآخرون،**محاسبة القوائم المالية**،دار الحلاج للنشر والتوزيع،الطبعة الأولى،العراق،سنة 2021.

ثانيا: الأطروحات و رسائل الماجيستر:

1- طواهير صلاح الدين، **القياس المحاسبي بين القيمة العادلة و التكلفة التاريخية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2017/2016.

2- هيبة طبيش، **دور القيمة العادلة في تحقيق مصداقية قائمة المركز المالي للمؤسسة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، 2015/2014.

3- دكار أمينة، شين زكية، **واقع القياس المحاسبي بالقيمة العادلة في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة جيجل، 2016/2015.

4- كلثوم عبد الستار،**القيمة العادلة كمدخل للقياس المحاسبي و تأثيرها على جودة المعلومة المحاسبية والمالية**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،تخصص تدقيق محاسبي،جامعة الوادي،واد سوف، سنة 2014/2013.

5- بن ناصف فيصل،**دور نظام المعلومة المحاسبية في تحقيق موثوقية المعلومات المحاسبية"دراسة شركة ذات أسهم condor"**،مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ليسانس،تخصص محاسبة ومالية،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،الجزائر ،سنة 2017/2016.

6- حجاب أحمد،سالمي رابح،**مدى تأثير تطبيق محاسبة القيمة العادلة على جودة المعلومات المحاسبية**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص محاسبة وتدقيق،جامعة محمد بوضياف المسيلة،سنة 2020/2019.

7- بن مبارك خليفة،حشروف علي،**جودة المعلومات المحاسبية كآلية لتحسين الأداء المالي في المؤسسة"دراسة حالة مؤسسة palybon لصناعة أكياس التغليف ولاية برج بوعريريج"**، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص محاسبة و تدقيق، جامعة محمد بوضياف المسيلة، سنة 2019/2018.

8- أحمد حسين عبد الرحمان محمد وآخرون،**القياس والإفصاح المحاسبي وأهميتها في جودة المعلومات"دراسة حالة بنك فيصل الإسلامي وبنك التنمية الصناعية"**،لا توجد نوع الشهادة،قسم المحاسبة والتمويل،جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،السودان،سنة 2016.

9- ميمير موسى زيتون، **العلاقة بين كل من المستحقات والتدفقات النقدية التشغيلية والدخل من جهة وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى للشركات الصناعية**،أطروحة مكملة لمتطلبات منح درجة الدكتوراه،تخصص فلسفة في المحاسبة، قسم المحاسبة،جامعة عمان العربية،سنة 2013.

ثالثا: البحوث و المجلات:

1- د.هيثم إدرريس محمد المبيضينن، د.علي محمد ثجيل امعموري، أ.أحمد محمد المبيضين، **دور الإعتماد المزدوج للكلفة التاريخية و القيمة العادلة في تحقيق ملائمة و موثوقية البيانات المالية**، بحث جامعي، جامعة الإسراء الخاصة بغداد، السنة لا توجد.

2- عياد السعدي،**أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة على الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المالية ومعوقات تطبيقها"دراسة على عينة من المحاسبين والمدراء الماليين والخبراء المحاسبين"**،المركز الجامعي تيبازة.

3- زهير خضر ياسين، **القياس المحاسبي بين الكلفة التاريخيةو القيمة العادلة**، مجلة المنصور، الكلية التقنية الإدارية بغداد، العدد14،2010.

4- م.رجاء رشيد عبد الستار،م.د.خضير سلمان ذياب، **القيمة السوقية المضافة في ظل التناقض بين التكلفة التاريخية و القيمة العادلة**، مجلة دراسات محاسبية و مالية، العدد37، سنة2016.

5- رفيق يوسفي، عبد العزيز قتال، **أثر مراجعة تقديرات القيمة العادلة على جودة التقارير المالية**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة العربي التبسي تبسة، العدد01، 2021.

6- هجيرة بوزوينة، واقع **القياس والإفصاح المحاسبي في الجزائر وأثره على جودة المعلومات المالية وفق متطلبات النظام المحاسبي المالي"دراسة استطلاعية"**،مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات،المجلد08،العدد02،جامعة علي لونيس البليدة 2 ،سنة 2019.

الملاحق

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise : EURL COMPLEXE ALIM.L'ALGEROISE

Activitée : CONSERVERIE DE FRUITS LEGUME

Adresse : CITE BOUSSOUF 154 LOGTS BT A12 N°122 CONSTANTINE - CONSTANTINE

NIF: |0|0|1|6|4|3|0|3|2|4|0|7|2|7|4|

Code activité: |1|0|7|6|0|

Exercice clos le: 31/12/2020

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2020			2019
	Montants Bruts	Amortissements provisions et pertes valeurs	Net	Net
ACTIF NON COURANTS				
Ecart d'acquisition(ou goodwill)				
Immobilisations incorporelles				
Immobilisations corporelles				
Terrains				
Bâtiments				
Autres immobilisations corporelles	328 575 939	118 574 270	210 001 669	254 613 138
Immobilisations en concession				
Immobilisations en cours	739 160		739 160	
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées				
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants				
Impôts différés actif				
TOTAL ACTIF NON COURANT	**329 315 099**	**118 574 270**	**210 740 829**	**254 613 138**
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	283 816 435		283 816 435	209 119 688
Créances et emplois assimilés				
Clients	3 194 300		3 194 300	8 068 080
Autres débiteurs	7 108 019		7 108 019	28 308 058
Impôts et assimilés	24 270 268		24 270 268	28 509 554
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	84 773 953		84 773 953	14 005 967
TOTAL ACTIF COURANT	**403 162 975**		**403 162 975**	**288 011 347**
TOTAL GENERAL ACTIF	**732 478 074**	**118 574 270**	**613 903 804**	**542 624 485**

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise : EURL COMPLEXE ALIM.L'ALGEROISE

Activitée : CONSERVERIE DE FRUITS LEGUME

Adresse : CITE BOUSSOUF 154 LOGTS BT A12 N°122 CONSTANTINE - CONSTANTINE

NIF: |0|0|1|6|4|3|0|3|2|4|0|7|2|7|4|

Code activité: |1|0|7|6|0|

Exercice clos le: 31/12/2020

BILAN (PASSIF)

PASSIF	2020	2019
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	120 000 000	50 100 000
Capital non appelé		
Primes et réserves -Réserves consolidées(1)		
Ecarts de réévaluation		
Ecart déquivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe(1)	-18 441 925	-9 805 710
Autres capitaux propres -Report à nouveau	-57 469 412	-47 663 701
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**44 088 663**	**-7 369 411**
PASSIFS NON -COURANTS		
Emprunts et dettes financières	108 277 015	89 459 446
Impôts (différés et provisionnés)		
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**108 277 015**	**89 459 446**
PASSIFS COURANTS		
Fournisseurs et comptes rattachés	241 930 950	211 380 818
Impôts	545 399	163 169
Autres dettes	219 061 777	248 990 463
Trésorerie Passif		
TOTAL III	**461 538 126**	**460 534 450**
TOTAL GENERAL PASSIF I+II+III	**613 903 804**	**542 624 485**

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise : EURL COMPLEXE ALIM.L'ALGEROISE

Activitée : CONSERVERIE DE FRUITS LEGUME

Adresse : CITE BOUSSOUF 154 LOGTS BT A12 N°122 CONSTANTINE - CONSTANTINE

NIF: |0|0|1|6|4|3|0|3|2|4|0|7|2|7|4|

Code activité: |1|0|7|6|0|

Exercice du: 14/03/2020 au: 31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES		2020		2019	
		DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Ventes de marchandises					
Production vendue	Produits fabriqués		223 773 055		163 399 736
	Prestations de services				
	Vente de travaux				
Produits annexes					
Rabais,remises,restournes accordés					
Chiffre daffaires net des Rabais,remses,ristournes			**223 773 055**		**163 399 736**
Production stockée ou déstockée			43 092 444		45 158 390
Production immobilisée					
Subventions d 'exploitation			8 841 600		27 333 163
I-Production de l' exercice			**275 707 099**		**235 891 289**
Achats de marchandises vendues					
Matières premières		152 491 282		105 764 500	
Auteres approvisionnements		77 418 154		78 067 290	
Variations des stocks					
Achats d'ètudes et de prestations de services					
Autres consommations		7 643 022		6 757 954	
Rabais,remise,ristournes obtenus sur achats					
Services extérieurs	Sous-traitance générale				
	Locations				
	Entretien,reparations et maintenance	606 969		1 365 572	
	Primes d'assurances	674 601		578 171	
	Personnel extérieur à l'entreprise				
	Rémunération d'intermédiaires et honoraires	439 500		15 000	
	Publicité	30 110		72 560	
	Déplacement,missions et réceptions				
Autres services		667 087		389 386	
Rabais,remises,restournes obteuns sur services extérieurs					
II-Consommations de l'éxercice		**239 970 725**		**193 010 433**	
III-Valeur ajoutée d'exploitation (I-II)			**35 736 374**		**42 880 856**
Charges de personnel		4 128 764		5 189 214	
Impots et taxes et versements assimilés		2 587 226		1 642 438	
IV-Excédent brut d'exploitation			**29 020 384**		**36 049 204**

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION

Désignation de l'entreprise : EURL COMPLEXE ALIM.L'ALGEROISE

Activitée : CONSERVERIE DE FRUITS LEGUME

Adresse : CITE BOUSSOUF 154 LOGTS BT A12 N°122 CONSTANTINE - CONSTANTINE

NIF: |0|0|1|6|4|3|0|3|2|4|0|7|2|7|4|

Code activité: |1|0|7|6|0|

Exercice du: 14/03/2020 au: 31/12/2020

COMPTE DE RESULTAT

RUBRIQUES	2020		2019	
	DEBIT	CREDIT	DEBIT	CREDIT
Autres produits opérationnels		513		97 050
Autres charges opératationnelles	604 867		215 133	
Dotations aux amortissements	44 611 469		43 316 858	
Provision				
Pertes de valeur				
Reprise sur pertes de valeur et provision				
V-Resultat operationnel	**16 195 439**		**7 385 737**	
Produits financiers				112 401
Charges financiers	2 236 486		2 522 373	
VI-Resultat financier	**2 236 486**		**2 409 972**	
VII-Resultat ordinaire(V+VI)	**18 431 925**		**9 795 709**	
Elements extraordinaires (produits)				
Element extraordinaires(Charges)				
VIII-Resultat extraordinaires				
Impots exigibles sur resulats	10 000		10 000	
Impots differes (variations)sur resultats ordinaires				
IX-RESULTAT DE L EXERCICE	**18 441 925**		**9 805 709**	

الملخص

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تبيان تأثير القيمة العادلة على المعلومات المالية للمؤسسة،وذلك من خلال التعرض لمفاهيم القيمة العادلة ومقارنتها مع التكلفة التاريخية، فيما أن الجزائر شرعت في تطبيق النظام المحاسبي المالي والذي استحدث فيه تطبيق القيمة العادلة،فهي توفر لنا طرق جديدة وملائمة للقياس المحاسبي للحصول على قوائم مالية ذات معلومات صادقة ومطابقة للواقع، والتي تلبي احتياجات مستخدميها للاتخاذ القرارات المناسبة.

خلصت هذه الدراسة إلى وجود فروق جوهرية بين الأرقام المحاسبية للعناصر المعاد تقييمها باستخدام القيمة العادلة والأرقام المحاسبية السابقة أي المقيمة بالتكلفة التاريخية، وهذا ما يبين مدى مساهمة القيمة العادلة في التأثير على مصداقية المعلومات المالية ومدى ملاءتها.

الكلمات المفتاحية : التكلفة التاريخية، القيمة العادلة، أساليب قياس القيمة العادلة، المعلومات المالية، الخصائص النوعية للمعلومات المالية، إعادة التقييم، المعايير المحاسبية الدولية.

Abstract

This study aimed to demonstrate the impact of fair value on the financial information of the institution, through exposure to the concepts of fair value and comparing it with the historical cost, while algeria embarked on the application of the financial accounting system, in which the application of fair value was introduced, it provides us with new and appropriate methods of accounting measurement to obtain on financial statements with truthful and factual information that meets the needs of its users to take appropriate decisions.

This study concluded thqt there are substantial differences between the accounting numbers of the items revalued using fair value and the previous accounting numbers, that is, those valued at historical cost, and this shows the extent to which fair value contributes to affecting the credibility and suitability of financial information.

Keywords : historical cost, fair value, fair value measurement methods, financial information, qualitative characteristicsof financial information , revaluation, international accounting standards.